

Distr.
GENERAL

A/50/303*
S/1995/603*
24 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البنود ٣٩ و ٧٥ و ٨١ من القائمة الأولية**
قانون البحار
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر
الأبيض المتوسط
صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليونان لدى
الأمم المتحدة

كانت حكومتي تود لو لم تواصل الكتابة لكم بشأن مسألة التهديدات التركية الأخيرة لبلدي، التي عرضها عليكم السفير كريستوس زاكاراكيس في رسالتيه المؤرختين ٢١ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/50/256-S/1995/505 و A/50/264-S/1995/526). غير أنني اضطررت الى العودة الى هذه المسألة، آملاً أن يكون ذلك للمرة الأخيرة، نظراً لأنه لا يمكن تجاهل بعض النقاط التي وردت في الرسالة المؤرخة ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥ التي وجهها اليكم الممثل الدائم لتركيا (A/50/279-S/1995/568).

مرة أخرى، لا تبذل تركيا مجرد محاولة لإخفاء الأفكار التي تنطوي على التهديد والميول التوسعية التي تكنها ضد بلدي، في انتهاك فاضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فضلاً عن ذلك، تواصل تمسكها بممارستها المتواصلة لتشويه الحقائق التاريخية والمبادئ الأساسية للسياسة الخارجية اليونانية. وفي هذا السياق، تحرف تركيا الكفاح من أجل الحرية الذي يخوضه الشعب اليوناني الذي أخضع، كغيره من أمم البلقان، للحكم العثماني لأكثر من أربعة قرون، لتصوره كسياسة توسعية يونانية على حسابها.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** A/50/50/Rev.1

أما بالنسبة للمزاعم المضللة والمفترية الواردة في الرسالة فيما يتعلق بموقف بلدي بشأن مسألة الارهاب، فلن أقتصر على مناقشتها على نحو صريح وقاطع، كما سأضع في الاعتبار أنه لم تقدم أدلة على الاطلاق تبرهن صحة هذه الاتهامات أو تثبتها. وأود أن أضيف، بصدد هذه النقطة، أن تركيا ينبغي أن تتأكد أولاً من إزالة الدمار الذي حل بساحتها بأن تستعيد الحريات الديمقراطية لسائر سكانها، قبل أن تحاول العثور على ذرائع لتصدير المشاكل الداخلية التي كانت من صنع سياساتها هي. وليس من شأن ذلك أن يخدم هدف الاستقرار في المنطقة فحسب، بل سيخدم أيضاً مصالح تركيا، التي تعزز بتصوير نفسها على أنها نموذج لدولة علمانية تطمح في تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

وأخيراً، فنيما يتعلق باستعداد تركيا "للمشاركة في عملية حوار" مع اليونان، أود أن أبين أن مثل هذا الحوار لا يمكن أن يكون ذا معنى وجدارة ما لم يقلع جميع الأطراف عن التهديدات والمزاعم الباطلة والانتهاكات الاستفزازية للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ولسوء الطالع، يقدم سلوك تركيا برهانا واضحاً على أن "استعدادها للحوار" ليس عملية تجري في نطاق الأمانة وحسن النية، بل بالأحرى في نطاق الدعاية.

وأود أن أطلب أن يتم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٩ و ٧٥ و ٨١ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيليس كاسكاريليس

نائب الممثل الدائم

القائم بالأعمال بالنيابة

- - - - -